الأمم المتحدة

E/C.19/2015/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 February 2015
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الرابعة عشرة
نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل – ١ أيار/مايو ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة توصيات المنتدى الدائم

تجميع للمعلومات الواردة من الدول عن معالجة توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

مذكرة من الأمانة

موجز

هذا التقرير هو تجميع للردود الواردة من الدول الأعضاء على استبيان بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. والاستبيان والردود الكاملة الواردة من الدول متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى الدائم (http://undesadspd.org/IndigenousPeoples/UNPFIISessions/Fourteenth.aspx).

* E/C.19/2015/1.

020315 020315 15-01614 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – بحلول ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تلقى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ردوداً خطية على استبيانه بشأن الإجراءات المتخذة أو المقرر اتخاذها لمعالجة وتنفيذ توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وردت من الدول التالية أسماؤها: أستراليا وباراغواي والدانمرك والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ – وتضمن الاستبيان الموجّه إلى الدول الأعضاء خمسة أسئلة. أما في السؤال الأول فطلب منها المنتدى الدائم موافاته بمعلومات عما اضطلعت به من أنشطة لمعالجة التوصيات التي أصدرها في دورته الثالثة عشرة، أو تلك التي قدمها في دورات سابقة، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على حالة نساء الشعوب الأصلية. وتعلّق السؤال الثاني بالمجالات التي سيستعرضها المنتدى الدائم في عام ٢٠١٥ وهي: (أ) الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة ٢/٦٩)؛ و (ب) خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ و (ج) الشباب وإيذاء النفس والانتحار.

٣ – وقد عُقد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان الهدف من تنظيم الاجتماع تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات بشأن إعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك السعي إلى تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأثمر المؤتمر العالمي وثيقة ختامية مقتضبة عملية المنحى أعدت بالاستناد إلى مشاورات غير رسمية جامعة ومفتوحة مع الدول الأعضاء والشعوب الأصلية. وقرر المنتدى الدائم مناقشة المواضيع المهمة التي تضمنتها الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي ومتابعة تلك الوثيقة.

٤ – وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أقر ١٨٩ قائدا من قادة العالم إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥). وقد تناول الإعلان، ضمن إطار واحد، التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية في فجر الألفية الجديدة، وبيّن سبيلا لمواجهة تلك التحديات وأنشأ تدابير ملموسة لتقييم الأداء عن طريق مجموعة من الالتزامات والأهداف والغايات المترابطة في مجالات التنمية والحوكمة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وإقراراً بضرورة تحويل هذا الالتزام إلى إجراءات، اتفق المجتمع الدولي على الأهداف الإنمائية للألفية، المؤلفة من ثمانية أهداف يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

٥ - وخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، طُلب إلى الأمين العام أن يشرع في بلورة أفكار بشأن وضع خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يوصي ببذل جهود ترمي إلى التعجيل بوتيرة التقدم صوب تحقيق تلك الأهداف. وفي إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢، تعكف الدول الأعضاء حاليا على وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، ستصب في نفس الاتجاه بإقرار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومواكبةً لتلك التطورات، قرر المنتدى الدائم استعراض توصياته المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد ارتبطت توصيات المنتدى إلى حد كبير بالاعتراف بالشعوب الأصلية باعتبارها من أصحاب المصلحة البارزين وبضرورة الانخراط في عملية تشرك أبناء الشعوب الأصلية بالفعل، بمن فيهم نساؤهم وشبابهم والأشخاص ذوو الإعاقة منهم. وبالإضافة إلى ذلك، ترمي توصيات المنتدى إلى كفالة إدراج حقوق الشعوب الأصلية وأولوياتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما وضع مؤشرات وأدوات رصد واضحة ذات صلة بالشعوب الأصلية، وإدراجها في أهداف التنمية المستدامة وفي الخطة الإنمائية.

٦ - والسؤالان الثالث والرابع الموجّهان إلى الدول الأعضاء تطلّبا منها إبداء تعليقات على الحواجز التي تعترض تنفيذ توصيات المنتدى الدائم والعوامل التي تيسّر تنفيذها. وطلب السؤال الخامس من الدول الأعضاء تقديم معلومات عن السبل التي تلتمسها حكوماتها في الوقت الراهن لتعزيز و/أو تنفيذ أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٧ - ويمثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أكثر الصكوك الدولية شمولا وتطورا من حيث حقوق الشعوب الأصلية. وقد اعتمدت الجمعية العامة الإعلان في عام ٢٠٠٧. وتنص المادة ٤٢ منه على أن تعمل الأمم المتحدة وهيئاتها، وبخاصة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والوكالات المتخصصة، ولا سيما على المستوى القطري، والدول على تعزيز احترام أحكام هذا الإعلان وتطبيقها التام ومتابعة فعالية تنفيذها.

ثانيا – ردود الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية في دورته الثالثة عشرة أو توصياته الصادرة في دورات سابقة، مع التركيز بوجه خاص على نساء الشعوب الأصلية

٨ – لدى أستراليا خطة إصلاح واضحة تنص على العمل مع الأستراليين والمجتمعات المحلية من الشعوب الأصلية لإدخال تحسينات حقيقية عملية المنحى وقابلة للإثبات في حياتهم، إذْ تعترف بالمكانة الخاصة للسكان من الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس في الوطن. وتتركز إجراءات الحكومة في هذا الصدد على كفالة التحاق الأطفال بالمدارس؛ وحصول الكبار على العمل؛ وكفالة حياة في المجتمعات المحلية يعمها قدر أكبر من الأمن وتُعمل فيها سيادة القانون؛ والاعتراف بالسكان من الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس في الدستور الأسترالي. وتعكف الحكومة أيضا على تحسين صحة ورفاه الأفراد والأُسر، وهو مسعى سيدعم الجهود المبذولة لحث الأطفال على الالتحاق بالمدارس وحصول الكبار على العمل وتهيئة ظروف أكثر أمنا في المجتمعات المحلية.

٩ – وقد بدأ العمل باستراتيجية النهوض بالشعوب الأصلية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، بتمويل قدره ٤,٨ بلايين دولار على مدى أربع سنوات. فالاستراتيجية استعاضت عن أكثر من ١٥٠ برنامجا ونشاطا منفردا بخمسة برامج مرنة ذات قاعدة عريضة سيتركز فيها الاهتمام على تحقيق نتائج في مجالات رئيسية ذات أولوية بالنسبة للحكومة هي التعليم والعمالة وسلامة المجتمعات المحلية. أما البرامج الخمسة العامة فهي: فرص العمل؛ والأراضي والاقتصاد؛ والأطفال والدراسة؛ والسلامة والرفاه؛ والثقافة والقدرة؛ واستراتيجيات المناطق النائية في أستراليا.

١٠ – ويمثّل أيضا تضييق فجوة الحرمان في أوساط الشعوب الأصلية وتحسين حصيلة التعليم والعمالة والصحة للسكان من الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس مجالا يندرج في صدارة أولويات حكومة أستراليا. ففي عام ٢٠٠٨، وافقت حكومة أستراليا على ستة أهداف ”لسد الفجوة“ تعالج مسائل العمر المتوقع، ووفيات الرضّع، والتعليم، والعمالة. واتُّفق في عام ٢٠١٤ على هدف آخر يتعلق بالمواظبة على الدراسة. ويقدم رئيس الوزراء تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الستة.

١١ - وأهداف ''سد الفجوة'' هي: سد الفجوة في العمر المتوقع خلال جيل واحد (بحلول عام ٢٠٣١)؛ وسد الفجوة إلى النصف في معدل وفيات أطفال الشعوب الأصلية دون سن الخامسة خلال عقد من الزمن (بحلول عام ٢٠١٨)؛ وكفالة حصول جميع أطفال المجتمعات النائية من الشعوب الأصلية في سن الرابعة على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، في غضون خمس سنوات (بحلول عام ٢٠١٣)؛ وتضييق الفجوة إلى النصف في معدل إلمام الطلاب من الشعوب الأصلية بالقراءة والكتابة والحساب، خلال عقد من الزمن (بحلول عام ٢٠١٨)؛ وتضييق الفجوة إلى النصف في معدلات تحصيل الطلاب من الشعوب الأصلية ١٢ سنة من التعليم بالمدارس أو ما يعادلها (بحلول عام ٢٠٢٠)؛ وتضييق الفجوة إلى النصف في نتائج العمالة بين السكان الأصليين وغير الأصليين من الأستراليين خلال عقد من الزمن (بحلول عام ٢٠١٨).

١٢ - وأفادت الدانمرك وغرينلاند أنه بالرغم من قلة التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم في دورته الثالثة عشرة التي يمكن تطبيقها مباشرة في الدانمرك/غرينلاند، فإن توصياته قد تُستخدم في توجيه عملية تقرير السياسات وصياغة القوانين. ولذلك، انصب اهتمامهما أساسا على التوصية المتعلقة بجمع البيانات عن حالات إيذاء النفس والانتحار في صفوف أطفال الشعوب الأصلية وشبابها، وعن العنف الموجه ضد نساء الشعوب الأصلية وفتياتها وفتياتها، وعن ضرورة إنشاء أو تعزيز هيئات وطنية تُسند إليها ولاية حماية حقوق الشعوب الأصلية ومصالحها وفقا لأحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الدانمرك/غرينلاند بأنهما ستبذلان مساع حثيثة لتحقيق توصيات المؤتمر التحضيري العالمي المعني بالشعوب الأصلية، الذي عقد في ألتا بالنرويج، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ذلك أن الممثلين على الصعيد الوطني أبدوا تأييدهم للاستعانة بوثيقة ألتا الختامية في أثناء صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.

١٣ - وأفادت حكومة المكسيك بأن لجنتها الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية تعكف على تنفيذ إجراءات ترمي إلى الامتثال لبعض التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الدائم. فتمشيا مع الإطار القانوني الوطني، وفي إطار التقيّد بالمعاهدات الدولية المتعلقة بالتشاور مع الشعوب الأصلية، أقرّت جمعية المجلس الاستشاري التابع للجنة الوطنية، في شباط/فبراير ٢٠١٣، بروتوكولا لتنفيذ المشاورات مع الشعوب الأصلية استنادا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبَلية (اتفاقية منظمة العمل الدولية

رقم ١٦٩). وهذا البروتوكول الذي تستند مبادئه وإجراءاته إلى أسمى المعايير الدولية، يكفل للشعوب الأصلية الحق في التشاور معها. وهو يسري قبل تنفيذ أي مشروع إنمائي قد يؤثر في حقوق الشعوب الأصلية أو مصالحها، ويرمي أيضا إلى احترام حقها الدستوري في تقرير المصير. وفي عام ٢٠١٤، أُضفي الطابع الرسمي على أربعة بروتوكولات مع اللجنة الوطنية للكهرباء بشأن التشاور مع الشعوب الأصلية. وتكفل البروتوكولات الأربعة للشعوب الأصلية مشاركتها في تحديد أولوياتها المتعلقة بالتنمية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (الفقرة ١ من المادة ٣٢)، قبل الشروع في إنشاء و/أو تنفيذ أي مشروع من مشاريع الطاقة.

١٤ - وأفادت باراغواي بأن معهدها الوطني للشعوب الأصلية قد قدم التشجيع والدعم لتنظيم حلقتَي عمل عن الموافقة والمشاورة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بما أفضى إلى صياغة بروتوكول نموذجي. وتسعى منظمات الشعوب الأصلية إلى استصدار مرسوم رئاسي لتنفيذه.

١٥ - وفيما يتعلق بمسألة منح سندات ملكية الأراضي إلى الشعوب الأصلية، سُلّمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ السندات الستة التالية المتعلقة بملكية أراض بمساحة إجمالية قدرها ٦٠ ٠٠٠ هكتارا إلى الشعوب الأصلية التالية: ريو فيردي إيسَاكا، وتايي بوتي، وتيكوها كآغوي بوتي كامبا أفا من مقاطعة كانيندیو الغورانية، وكاييِنو كْليم من شعوب نيفاكلي، وتوتوبييغوسودي من شعوب أيوريو، ويِهواسي ييت - سان فيرناندو (ألدياس بوِينتي كوروبايتي، وباسو ليما إي سانترو) من شعوب إنخيت. وبعد مناقشات استغرقت ٢٣ عاما، توصّلت شعوب إنخيت الأصلية إلى استردادها ملكية أراض بمساحة ٤٠٣ ١٤ هكتارات، عملاً بالحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في هذا الصدد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حصل المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية على أراض بمساحة ٣١٣ ١٢ هكتارا لصالح شعوب ياكييه آكسا وكيليينماغاتيغما في باراغواي.

١٦ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عرض المكتب الوطني للإحصاء والتعداد السكاني النتائج النهائية للتعداد الوطني الثالث السكان الأصليين الذي أجراه. وتتضمن وثيقة النتائج بيانات عن مجتمعات الشعوب الأصلية في مجالات مساكن وأراضي الخواص

والجماعات والمسائل الجنسانية، وتقدم آخر ما استجد من بيانات عن المشهد الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان، مصنفة حسب الشعوب الأصلية والمقاطعات الوطنية.

١٧ - وأفادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن قانون حفظ الأمن والنظام القبلي لعام ٢٠١٠ قد عزّز باطراد قدرة الحكومة الاتحادية على العمل مع قبائل الهنود من أجل التحقيق في الجرائم التي تضرّ بمجتمعات الشعوب الأصلية المحلية ومحاكمة مرتكبيها. فالقانون المذكور يوسّع نطاق صلاحية القبائل لإصدار الأحكام؛ ويعزز حقوق المتهمين؛ ويساعد الشباب المعرضين للخطر؛ ويُنشئ مبادئ توجيهية جديدة ويوفر التدريب لموظفي إنفاذ القانون المعنيين بالبت في قضايا العنف العائلي والجرائم الجنسية؛ ويحسّن تقديم الخدمات إلى المجني عليهم؛ ويساعد في مكافحة تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات، ويوسّع نطاق تعيين ضباط إنفاذ القانون القبلي واستبقائهم في مكتب شؤون الهنود، مما يتيح لهم سبلا أفضل للاطلاع على قواعد بيانات الجرائم.

١٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استضافت وزارة الداخلية ووزارة العدل اجتماعا للخبراء لمناقشة تمكين الشعوب الأصلية من سبل اللجوء إلى القضاء، تم خلاله تدارس أشكال العدل البديلة التي تراعي القوانين العرفية والمؤسسات والعمليات التي تأخذ بها الشعوب الأصلية.

وضع نساء الشعوب الأصلية

١٩ - يرد بيان وضع نساء الشعوب الأصلية في التقرير الدوري الثامن عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي قدمته حكومة الدانمرك في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويكتسي التقرير المرفق الذي أعدته حكومة غرينلاند بشأن تنفيذ الاتفاقية أهمية خاصة، إذ يتضمن معلومات من الواقع عن جميع مجالات الاتفاقية، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعليم، والوضع في سوق العمل، والصحة، والمرأة الريفية، والحالات الحرجة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع العنف ودعم ضحايا العنف، تتيح حكومة غرينلاند منذ ثمانينات القرن الماضي ملاجئ ومراكز لإسداء المشورة للنساء أو الرجال الذين تعرضوا للعنف و/أو التهديد بالعنف أو غير ذلك من الأزمات المترلية. وفي عام ٢٠١٣، اعتمد برلمان غرينلاند (إناتسيسارتوت) استراتيجية وخطة عمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بهدف مكافحة العنف في المترل وفي الحياة العامة.

٢١ - وأفادت المكسيك بأن لجنتها الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية تسعى، عن طريق برنامج حقوق الشعوب الأصلية، إلى النهوض بممارسة نساء الشعوب الأصلية لحقوقهن،

وسد فجوة عدم المساواة بين الجنسين من خلال إجراءات مشتركة بين القطاعات والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. ويشمل هذا الدعم ما يلي:

(أ) تقديم الدعم لملاجئ نساء الشعوب الأصلية اللواتي يتعرضن للعنف الأسري: وتوفر الملاجئ الحماية المادية والتثقيف بشأن المواضيع المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية (أنشئ ٢١ ملجأ سابقا وافتتحت ٣ ملاجئ أخرى في عام ٢٠١٤)؛

(ب) تنسيق الوقاية والرعاية للنساء من ضحايا العنف وفق منظور متعدد الثقافات (قدم الدعم لـ ٨٤ مشروعا في عام ٢٠١٤)؛

(ج) تعزيز المساواة بين الجنسين في صفوف السكان الأصليين. وتوفر هذه المشاريع التي تهدف إلى نشر المعلومات المتعلقة بممارسة حقوق نساء الشعوب الأصلية من خلال أنشطة بناء القدرات، الدعم لجهات منها منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة فيما يتصل بحقوق المرأة والصحة الجنسية والإنجابية (تلقى ١٧١ مشروعا من هذا القبيل الدعم في عام ٢٠١٤)؛

(د) الاستثمار المشترك من أجل تعزيز الدور القيادي لنساء الشعوب الأصلية (تلقى ١١ مشروعا من مشاريع الاستثمار المشترك الدعم في ٢٠١٤).

٢٢ - واعتمد كونغرس الولايات المتحدة التمديد الثالث لقانون مكافحة العنف ضد المرأة (في شباط/فبراير ٢٠١٣، ووقع الرئيس أوباما التمديد ليصبح قانونا في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣. ويتضمن هذا التمديد الأخير حكما جديدا هاما ينص على استعادة القبائل الأصلية سلطة محاكمة الجناة الأجانب الذين يرتكبون العنف المترلي أو خلال اللقاءات العاطفية على الأراضي القبائل ضد النساء من أفرادها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأن نساء الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك المراهقات، يتعرضن لمعدلات مرتفعة وغير متناسبة من العنف المترلي، وتبين إحصاءات وزارة العدل أن غالبية الجناة لا ينتمون إلى الشعوب الأصلية. وينص القانون أيضا على تمديد البرامج الفعالة؛ وتوسيع نطاق تدابير الحماية والخدمات المتاحة للناجيات من أعمال العنف؛ ويهدف إلى منع العنف في صفوف الأجيال المقبلة. ويتماشى ذلك مع مبادئ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، حيث يكفل تمكين المؤسسات القبلية من التصدي للتحديات التي تواجهها.

٢٣ - ولتسليط الضوء على موضوع العنف والتمييز ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، أدلى وفد الولايات المتحدة ببيان مشترك نيابة عن ٣٥ بلدا في الدورة السادسة والعشرين

لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، كما أدلى ممثل الولايات المتحدة لدى المجلس، وهو من أفراد شعب تشيروكي، بملاحظات مستمدة من مشاهداته الشخصية عما للعنف المرتكب ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية من عواقب مدمرة عليهن وعلى أسرهن ومجتمعاتهن، وأعرب عن التزام الحكومة بمعالجة هذه المسألة في المجلس وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأيدت الولايات المتحدة إبراز هذه المسألة في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية وفي وثيقته الختامية.

ثالثا – ردود الدول على المجالات التي سيستعرضها المنتدى الدائم في الدورة الرابعة عشرة في عام ٢٠١٥

ألف – نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف أيضا بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية

٢٤ – شاركت أستراليا، التي ما فتئت منذ وقت طويل تؤيد المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، في تقديم قرار الأمم المتحدة الأولي المنشئ للمؤتمر. وقدمت الحكومة الأسترالية الدعم لكي يتسنى للسكان الأصليين الأستراليين حضور المؤتمر العالمي والمشاركة فيه بصفتهم الشخصية. وقدمت أستراليا أيضا واحدة من أكبر المساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين الذي يدعم مشاركة الشعوب الأصلية من جميع أنحاء العالم في المحافل الدولية، بما في ذلك المؤتمر العالمي.

٢٥ – وأيدت أستراليا الوثيقة الختامية المنبثقة عن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية وتتطلع قدما إلى استمرار العمل الإيجابي المشترك بين الدول الأعضاء والشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة من أجل المساعدة في تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتواصل أستراليا مشاركتها النشطة في المحافل الدولية للشعوب الأصلية.

٢٦ – وتتماشى التطلعات المعرب عنها في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي مع الدعم الذي تقدمه أستراليا للشعوب الأصلية. وتنفذ الحكومة الأسترالية هذه الأهداف من خلال ما تتخذه من سياسات وإجراءات في جميع المجالات المتعلقة بشؤون الشعوب الأصلية.

٢٧ – ورحبت الدانمرك وغرينلاند بالوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، وسلطت الضوء على المسائل ذات الأهمية الخاصة للشعوب الأصلية التي تكتسي طابعا عالميا. وستستخدم الوثيقة

في توجيه الإجراءات التي ستتخذ مستقبلا على جميع المستويات لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها واحترامها.

٢٨ - وبُعيد اعتماد الوثيقة الختامية، شاركت الدانمرك في رعاية حلقة دراسية دولية بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ عقدت في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وهدفت الحلقة الدراسية، في جملة أمور، إلى وضع توصيات عملية لتحسين تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، إسهاما في متابعة الوثيقة الختامية.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع لخبراء بلدان الشمال الأوروبي في هلسنكي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بمشاركة ممثلي الشعوب الأصلية. وينصب اهتمام بلدان الشمال الأوروبي على مسألة مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة واستعراض ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وهذه المسائل ذات أهمية حاسمة بالنسبة للشعوب الأصلية في بلدان الشمال الأوروبي، وبالتالي فإن الهدف هو أولا وقبل كل شيء المساهمة بشكل بنّاء وفعال في تحقيق هذه العناصر الواردة في الوثيقة الختامية.

٣٠ - واضطلعت المكسيك بدور هام في الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وأثناء التفاوض بشأن الوثيقة الختامية. وأيدت المكسيك أيضا مشاركة الشعوب الأصلية على قدم المساواة مع الدول الأعضاء، وشجعت على قيام حوار مفتوح شامل للجميع وبناء بين ممثلي الشعوب الأصلية وممثلي الدول الأعضاء. وكان على رأس الوفد المكسيكي الذي شارك في المؤتمر العالمي الرئيس إنريكي بينيا نييتو الذي أدلى ببيان لدى افتتاح المؤتمر باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣١ - وتقوم المكسيك بتحليل الالتزامات التي تم التوصل إليها في الوثيقة الختامية بهدف الامتثال لها. وتشجع الحكومة إجراء حوار بناء مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة في المكسيك من أجل وضع خطة عمل مشتركة لتنفيذ الوثيقة الختامية.

٣٢ - وأفادت باراغواي بأن الوثيقة الختامية تعكس العملية التشاركية الواسعة النطاق التي تحقق من خلالها توافق الآراء بين المشاركين. ولاحظت باراغواي بارتياح أن الوثيقة الختامية للمؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية الذي عقد في ألتا بالنرويج بغرض الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، قد أُخذت بعين الاعتبار في صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، وأنها تبرز التزاما ملموسا ودعوة إلى العمل من أجل تحقيق رفاه الشعوب الأصلية. وتسلط الوثيقة الضوء كذلك على ضرورة تعزيز الدور القيادي لنساء الشعوب

الأصلية ومشاركتهن في مجتمعاتهن المحلية وفي صياغة البرامج والسياسات العامة، وفي حماية النساء والفتيات من العنف وإزالة الحواجز التي تحول دون تنمية قدراتهن.

٣٣ - وفي باراغواي، حيث يوجد عدد من الشعوب الأصلية المتميزة عن بعضها، بما في ذلك قبيلة ليس لها أي اتصال بالعالم الخارجي، توفر الوثيقة الختامية أداة مهمة لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وتمثل بالنسبة للحكومة الوطنية صكا توجيهيا تركز بها سياساتها العامة على إعمال الحقوق المنصوص عليها في الدستور الوطني على نحو فعال، وفي المعاهدات الدولية بشأن الشعوب الأصلية التي صدقت عليها.

٣٤ - ويضم الفريق العامل غير الرسمي المشترك بين الوكالات المعني بالشعوب الأصلية في الولايات المتحدة موظفين من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والبيت الأبيض. ويتقصى الفريق العامل سبل متابعة التوصيات وإعلانات النوايا الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. ويولى اهتمام خاص للأولويات الأربع التي تشترك فيها الولايات المتحدة. وتكفل الحكومة والحكومات القبلية في الولايات المتحدة ما يلي: (أ) مكافحة العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية؛ و (ب) إعادة رفات الموتى والأشياء ذات المغزى الثقافي والديني وحماية المواقع المقدسة؛ و (ج) تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ و (د) تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك النظر في منح مركز جديد للشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. وقد أجرت وزارة الخارجية مشاورات مع زعماء قبائل الشعوب الأصلية وممثليها لتحديد موقف الولايات المتحدة بشأن الوثيقة الختامية المنبثقة عن المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، وما زالت على اتصال وثيق مع قادة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر وتنفيذ نتائجه. وستجرى المشاورات المقبلة في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٣٥ - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية، فإن الولايات المتحدة:

(أ) ترحب بالتوصية الواردة في الوثيقة الختامية بأن تنظر لجنة وضع المرأة في تمكين نساء الشعوب الأصلية. وتدرس الولايات المتحدة ما يمكن اتخاذه من مبادرات للدورة التاسعة والخمسين للجنة في آذار/مارس ٢٠١٥، بما في ذلك إشراك متكلمين في مناقشات الفريق الرسمية، واستضافة اجتماعات جانبية؛

(ب) تعمل وزارة الخارجية بنشاط مع وزارة الداخلية وعدة قبائل لاسترداد الأشياء المقدسة المعروضة للبيع في مزادات في باريس، وزيادة الوعي في الخارج بأهمية الأشياء التي تشكل جزءا من التراث الثقافي للشعوب الأصلية في الولايات المتحدة. وبصفة أعم،

تجري الولايات المتحدة مناقشات مع زعماء القبائل والدول الأخرى بشأن أفضل السبل لمعالجة المسألة بطريقة أقل ارتجالا؛

(ج) فيما يتعلق بتحقيق أهداف الإعلان وتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة، تتقصى الولايات المتحدة مناهج العمل الممكنة مع مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء وممثلي الشعوب الأصلية.

باء – خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣٦ – تشارك أستراليا بفعالية في المفاوضات الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتدعم استمرار تنفيذ العناصر الأساسية في الأهداف الإنمائية للألفية (بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع، مع ضمان إمكانية التحاق كل طفل بالمدرسة، وتمكين النساء والفتيات)، وزيادة التركيز على النمو الاقتصادي، حيث تعد تنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل من العوامل الرئيسية التي تساعد على الحد من الفقر.

٣٧ – وتعمل الدانمرك وغرينلاند على وضع خطة طموحة لما بعد عام ٢٠١٥، تركز على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولا يتعلق الأمر بدفع عجلة التقدم فحسب، بل بكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب ايضا. ولهذا السبب، تؤيد الدانمرك إدراج الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع الأهداف. وينبغي أن تستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، فتكفل تكافؤ الحقوق والفرص للجميع، وينبغي أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز.

٣٨ – وتعمل الدانمرك للدفاع عن تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية، في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فخلال جلسات الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، عملت الدانمرك بنشاط من أجل إدراج إشارات إلى الشعوب الأصلية، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالتعليم والتنوع البيولوجي. وخلال هذه العملية، تشاورت الدانمرك مع منظمات المجتمع المدني المعنية، بما في ذلك الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية، والمجموعات الرئيسية في الأمم المتحدة التي تمثل مصالح الفئات المهمشة ومجموعات الشعوب الأصلية وشواغلها. ودعت المكسيك إلى إدراج حقوق الشعوب الأصلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ – وأفادت باراغواي بأنها أوصت عن طريق معهدها الوطني للشعوب الأصلية بإدراج حقوق الشعوب الأصلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى أن الغرض من أهداف التنمية المستدامة هو التقدم ببرنامج إجراءات ملموسة، ترى باراغواي أن من غاية

الأهمية مراعاة وضع الشعوب الأصلية واحترام حقوقها في جميع السياسات والخطط الإنمائية. ولذلك تؤيد باراغواي الهدف ١٠ الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وهو ''الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها''. وترى باراغواي أنه ينبغي تسليط الضوء على الغايات المحددة في إطار هذا الهدف، وأنه ينبغي إدراج وضع الشعوب الأصلية باعتباره من الأولويات.

٤٠ - ونوهت باراغواي إلى أن اثنتين من سياساتها الرئيسية وهما خطة التنمية الوطنية والبرنامج الوطني المعنون ''غرس الفرص''، تركز على الحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر. وقد عملت باراغواي بشكل وثيق مع الشعوب الأصلية عند وضع كلا السياستين حرصا منها على إيلاء الاهتمام الكافي لوضعه تلك الشعوب وحقوقها ومراعاة لاتباع نهج شامل في تحديد أهداف سياساتها جمعاء.

٤١ - وأفادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدول الأعضاء ستعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين، في المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي استؤنفت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لدعم إيلاء الاعتبار الواجب لشواغل الشعوب الأصلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوقت الراهن، يرد ذكر الشعوب الأصلية في إطار الهدف ٢، الغاية ٢-٣، بشأن الزراعة، وفي إطار الهدف ٤، الغاية ٤-٥، بشأن التعليم، من المقترحات الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة:

(أ) يرد في الغاية ٢-٣ ما يلي: ''بحلول عام ٢٠٣٠، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية''.

(ب) يرد في الغاية ٤-٥ ما يلي: ''بحلول عام ٢٠٣٠، القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة''.

جيم – الشباب وإيذاء النفس والانتحار وكيف تجري معالجة ذلك

٤٢ – أفادت أستراليا بأن إحدى الأولويات الرئيسية لدى الحكومة تتمثل في المساعدة على التقليل من حوادث إيذاء النفس والانتحار في صفوف الشعوب الأصلية. وتعمل الحكومة مع المجتمع المحلي على معالجة هذه المسألة الخطيرة. ويساور أستراليا القلق لأن هناك بعض الاتجاهات الإيجابية فيما يتعلق برفاه شباب الشعوب الأصلية، في ظل إدخال تحسينات على محصلات الصحة والتعليم، إلا أن معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار في صفوف السكان الأصليين الأستراليين بلغ تقريبا ضعف معدل الانتحار في صفوف السكان الأستراليين غير الأصليين في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فخلال الفترة من ٢٠٠٤–٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢–٢٠١٣، ارتفع معدل علاج حالات إيذاء النفس المتعمد في المستشفيات في صفوف الأستراليين من السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بنسبة ٤٨,١ في المائة، في حين ظل ذلك المعدل مستقراً نسبيا بالنسبة للأستراليين الآخرين.

٤٣ – وتعمل الحكومة الأسترالية مع الفريق الاستشاري المعني بالصحة العقلية ومنع الانتحار لدى السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس على إيجاد طرق استراتيجية وعملية لمنع الانتحار وتحسين الصحة العقلية في صفوف الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بدعم البحوث في مجال التصدي لظاهرة الانتحار وإيذاء النفس لدى الشباب من خلال برنامج ينفَّذ على نطاق أستراليا بهدف معالجة ارتفاع معدلات الانتحار وغير ذلك من مشاكل السلامة الاجتماعية والعاطفية في صفوف مجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس. ومولت الحكومة أيضا مشروعا لتقييم مدى منع الانتحار تضطلع به جامعة أستراليا الغربية من أجل قياس مدى فعالية الاستراتيجيات القائمة لمنع الانتحار في مجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس.

٤٤ – وأفادت الدانمرك وغرينلاند بأن حكومة الإدارة الذاتية لغرينلاند قد تولت المسؤولية عن جميع المجالات المحلية في غرينلاند، بما في ذلك مجالا الشؤون الاجتماعية والتعليم. وقد اتخذ عدد من المبادرات في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، أبرمت غرينلاند مع فرع اليونيسيف في الدانمرك اتفاقا للتعاون في عام ٢٠١٠ بهدف تعزيز التعاون والجهود الرامية إلى إتاحة أفضل الفرص الممكنة للأطفال والشباب في غرينلاند. وعلاوة على ذلك، ففي ربيع عام ٢٠١٢، أنشئت في غرينلاند أول مؤسسة تعنى بحقوق الطفل، تشمل وظيفة لمتحدث رسمي باسم الأطفال.

٤٥ – وقد اتُخذت عدة مبادرات في غرينلاند بشأن منع الانتحار، كان آخرها إطلاق استراتيجية وطنية لمنع الانتحار (٢٠١٣–٢٠١٩). وهناك أيضا مبادرات خاصة، من قبيل

مشروع إينونيرونا إرغورارسوك (*Inuuneruna Iggoraarsuk project*)، وهو مشروع بادر إلى الاضطلاع به الشباب في المقام الأول، ويسعى إلى منع الانتحار باستخدام صفحة على الفيسبوك. وتشارك غرينلاند أيضا في مشروع مجلس المنطقة القطبية الشمالية المعنون ''قاعدة الأدلة لتعزيز السلامة العقلية والقدرة على التحمل للتصدي لظاهرة الانتحار في المجتمعات القطبية''.

٤٦ - وأفادت الولايات المتحدة أنها ستعقد أول تجمع من نوعه لشباب القبائل الأصلية في البيت الأبيض، يضم مئات الشباب الأمريكيين الأصليين في جلسة تستغرق يوما كاملا، في صيف عام ٢٠١٥. وسوف يستند هذا الاجتماع إلى المؤتمر المعني بشباب السكان الأصليين الذي استضافته إدارة الخدمات المعنية بتعاطي المخدرات والصحة العقلية التابعة لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وإلى زيارة شباب القبائل الأصلية للرئيس أوباما. وتعمل الإدارة على معالجة مشكلة الانتحار وإيذاء النفس وتعاطي المخدرات في صفوف شباب الشعوب الأصلية، وقد أصدرت عدة منشورات للتوعية بهذه المسائل ولتقديم الإرشاد بهدف منع وقوع تلك المشاكل، من بينها (أ) المنشور المعنون: '' To Live to See the Great Day that Dawns: Preventing Suicide by American Indian and Alaska Native Youth and Young Adults'' (العيش لرؤية فجر يوم رائع: منع انتحار الشباب من الهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين)؛ (ب) والمنشور المعنون ''Native Youth Report ٢٠١٤'' (تقرير عام ٢٠١٤ عن شباب الشعوب الأصلية)، الذي يتضمن معلومات عن إيذاء النفس والانتحار في صفوف شباب الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، لدى الإدارة موقع على شبكة الإنترنت بشأن الصحة السلوكية لدى الهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين (www.samhsa.gov/behavioral-health-equity/ai-an). أما مؤتمر الشعوب القبلية الذي استضافه البيت الأبيض، والذي عُقد في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فقد تضمن للمرة الأولى جلسة فرعية بشأن ''قضايا الصحة العقلية وتعاطي المخدرات''.

رابعا - العقبات التي تواجهها الحكومات في تنفيذ توصيات المنتدى الدائم

٤٧ - أفادت أستراليا بأنها تسعى إلى مواصلة تنفيذ توصيات المنتدى الدائم وتواصل معالجة أوجه الحرمان التي تواجهها الشعوب الأصلية.

٤٨ - وأشارت الدانمرك وغرينلاند إلى أن هناك العديد من التوصيات المنبثقة عن المنتدى الدائم، وأن تنفيذها قد يكون صعبا نظرا لاختلاف حالة الشعوب الأصلية بحسب السياق.

ويعني هذا أيضا أن ثمة توصيات عديدة لا تنطبق، أو لا تنطبق تماما، في سياق الدانمرك/غرينلاند. وعلاوة على ذلك، فإن بعض التوصيات تمتد على نطاق واسع للغاية، وقد يتطلب تنفيذها وضع تدابير هامة مثل إدخال تغييرات تشريعية. وبالتالي، قد يستغرق التنفيذ في بعض الحالات سنوات عديدة. ومن الأمثلة على ذلك التوصية الواردة في الفقرة ٦٢ من التقرير عن الدورة الثالثة عشرة التي تنص على إجراء الدول مراجعة مستقلة لقوانينها الدستورية وسائر القوانين والسياسات والبرامج، وتعديلها عند الاقتضاء، وذلك بغية إزالة جميع أشكال التمييز.

٤٩ - وفي الدورة الثالثة عشرة، كررت الدانمرك الدعوة التي وجهها تجمُّع قيادات المنطقة القطبية الشمالية كي يقتصر المنتدى الدائم على ٥٠ توصية من التوصيات المتبقية كحد أقصى، مما يعني أن المنتدى لا ينبغي له أن يعتمد أي توصيات إضافية إلى أن تنفَّذ التوصيات المتبقية على نحو مرضٍ. وتكتسي المتابعة المستمرة للتوصيات الرئيسية أهمية لكفالة المساءلة والأثر على أرض الواقع.

٥٠ - وتوجهت المكسيك بالشكر لخبراء المنتدى الدائم وأمانته لتقليصهم عدد التوصيات المقدمة. وأوضحت الحكومة أن التحديات التي واجهتها أحيانا في تنفيذ تلك التوصيات كانت تتعلق بعدم التنسيق المؤسسي أو بتعقيد التوصيات، فضلا عن صعوبة إيجاد القدرات الكافية في مؤسساتها. ومع ذلك، أعربت حكومة المكسيك عن ثقتها في أن توصيات المنتدى قد أسهمت في تعزيز الإجراءات الرامية إلى الترويج لحقوق الشعوب الأصلية.

٥١ - وذكرت باراغواي مشاكل خاصة تتصل بتوصيات محددة. وفيما يتعلق بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، يفتقر البلد إلى بروتوكول موحد لإجراء المشاورات مع الشعوب الأصلية. ومع ذلك، وأخذا بعين الاعتبار هذه الصعوبة، عكفت الحكومة على وضع بروتوكول للحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية.

٥٢ - وأفادت الولايات المتحدة بأن لديها آليات قوية لمناقشة الأسس الموضوعية لتوصيات المنتدى الدائم وما إذا كان ينبغي تطبيقها وسبل القيام بذلك. بيد أن الجهود المبذولة يمكن تعزيزها إذا ما أقام المنتدى وأعضاؤه وأمانته علاقات أوثق مع زعماء القبائل داخل الولايات المتحدة، حيث إن توصيات المنتدى وأنشطته تكون في كثير من الأحيان غير معروفة جيدا لدى زعماء القبائل وممثلي الشعوب الأصلية، كما أنها لا تعكس دائما أولوياتهم.

خامسا – العوامل التي تيسر تنفيذ الحكومات الوطنية لتوصيات المنتدى الدائم

٥٣ – تدعم الحكومة الأسترالية اتباع نهج عملي فيما يتعلق بتحسين حياة السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس. وتوفر المجالات ذات الأولوية التي تتمثل في الالتحاق بالمدارس والتشغيل والحد من العنف الأساس اللازم لتحسين حياة سكان الجزر ولإعمال حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق الفرص المتاحة لجميع الأستراليين. وستؤدي الإصلاحات العملية في مجال المشاركة وتقديم الخدمات إلى تيسير تحقيق نتائج إيجابية لصالح السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، وسوف تكفل لهم دورا أكبر في تحديد كيفية تقديم الخدمات الحكومية التي تمسهم على الصعيد الإقليمي.

٥٤ – وتشارك الدانمرك وغرينلاند في كل دورة من دورات المنتدى الدائم، ومن ثم تدركان تماما توصيات المنتدى الدائم. بيد أن هذه التوصيات لم تُنفَّذ جميعها، وهو ما يُعزى إلى أن بعض التوصيات تبين أنها أقل أهمية في سياق الدانمرك/غرينلاند. وتتعلق توصيات أخرى بقضايا عولجت بالفعل أو تجري معالجتها على الصعيد الوطني. ومن الأمثلة على ذلك التوصية التي قدمها المنتدى والمبادرات المتخذة في غرينلاند بشأن منع الانتحار. ويتمثل الأساس الذي يستند إليه العمل اليومي بشأن قضايا الشعوب الأصلية في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من صكوك حقوق الإنسان. ومن ثم يجري تيسير تنفيذ التوصيات بحيث تتسق هذه التوصيات مع الالتزامات المقطوعة في تلك الوثائق.

٥٥ – وقد عملت المكسيك على تنفيذ توصيات المنتدى الدائم، فضلا عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالتنسيق والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المكسيك.

٥٦ – وأدى تنظيم اجتماع المنتدى الدائم السابق للدورة في المكسيك، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، إلى فهم أفضل لعمل المنتدى لدى ممثلي المؤسسات الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية.

٥٧ – وأكدت باراغواي مجددا التزامها بالكفاح في سبيل إعمال حقوق الشعوب الأصلية. وقد اعتمدت باراغواي التشريعات ذات الصلة استنادا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بدءا بدستور باراغواي، الذي استحدثت فيه مواد تعترف بحقوق الشعوب الأصلية في عام ١٩٩٢. ويقر الدستور الوطني صراحة بوجود الشعوب الأصلية، التي عرِّفت على أنها جماعات ثقافية سبقت تشكيل دولة باراغواي، وقد تضمن حقهم في موئلهم

التقليدي، فضلا عن حقهم في الحفاظ على هويتهم الإثنية وتطويرها من خلال نظمهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.

٥٨ - وفي الولايات المتحدة، تتيح الأطر المؤسسية التالية مناقشة توصيات المنتدى الدائم، من جملة مواضيع أخرى، فيما بين المسؤولين الحكوميين وفيما بين ممثلي الحكومة وممثلي الشعوب الأصلية داخل الولايات المتحدة:

(أ) يكلف الأمر التنفيذي رقم ١٣١٧٥ بإجراء مشاورات منتظمة ذات مغزى بين الحكومة والقبائل المعترف بها على المستوى الاتحادي بشأن السياسات التي تمسها؛

(ب) في السنوات الست الماضية، دأب البيت الأبيض على استضافة مؤتمر للشعوب القبلية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وخلال هذه الاجتماعات التي يجري التطلع إليها، يعقد المسؤولون الحكوميون، بما في ذلك أمناء مجلس الوزراء وغيرهم من كبار الموظفين، جلسات تحاور مع أفراد من القبائل المعترف بها على المستوى الاتحادي البالغ عددها ٥٦٦ قبيلة. وقد شمل المؤتمر الذي عُقد في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للمرة الأولى جلسة فرعية بشأن ''القضايا الدولية''؛

(ج) يتألف مجلس البيت الأبيض المعني بشؤون سكان أمريكا الأصليين، الذي أنشأه الرئيس بأمر تنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، من رؤساء الإدارات والوكالات والمكاتب الحكومية. وهو يتيح تحسين التنسيق الرفيع المستوى بين الوكالات الاتحادية بشأن خمسة مجالات للتركيز هي: اقتصادات الشعوب القبلية، والصحة والتغذية، وتوفير التعليم للشباب الأمريكي من الشعوب الأصلية، وإنفاذ القانون والسلامة العامة، وحماية الموارد الطبيعية والثقافية والبيئة. ويجري أعضاء المجلس محادثات، كما أن الفرصة سانحة أمامهم للتعامل مباشرة مع ممثلي القبائل في الولايات المتحدة.

سادسا - معلومات عن السبل التي يمكن بها للحكومات حاليا تعزيز و/أو تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٥٩ - تواصل أستراليا دعمها لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وفي حين أن الإعلان غير ملزم قانونا، يظل مفيدا ومهما للمساعدة في توجيه السياسات والبرامج والتشريعات. وتشارك أستراليا في الالتزام الأساسي بإدخال تحسينات حقيقية ودائمة لصالح الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية. والحكومة الأسترالية ملتزمة بنهجٍ إزاء الإعلان يتسق مع التزاماتها المحلية والدولية، بما في ذلك ما يخص السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس.

٦٠ - وقد أصدرت أستراليا بيانا لدعم الإعلان المذكور في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويعترف الإعلان بالتراث الغني للشعوب الأصلية وحقها في التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولدى الحكومة أولويات واضحة فيما يخص شؤون الشعوب الأصلية، هي كالتالي: التركيز على كفالة ذهاب الأطفال إلى المدرسة حتى يتسنى لهم الحصول على تعليم جيد؛ والعمل مع القادة والمجتمعات المحلية والأفراد وأرباب العمل من أجل ضمان حصول البالغين على فرص للعمل؛ وكفالة عيش آمن للمجتمعات المحلية وإعمال سيادة القانون؛ وتحقيق الاعتراف الدستوري بالسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس.

٦١ - وتنص سياسة حقوق الإنسان الدولية التي تتبعها الدانمرك على حقوق الشعوب الأصلية باعتبارها إحدى أولوياتها. لذلك تثار أحيانا حالة الشعوب الأصلية في الاستعراض الدوري الشامل لدول أخرى أو في الحوارات الثنائية.

٦٢ - وتشارك الدانمرك وغرينلاند أيضا في عدد من محافل الأمم المتحدة التي تناقش فيها حقوق الشعوب الأصلية والتي تعمل بنشاط على كفالة إدراج إحالات إلى الإعلان وما يتضمنه من حقوق في الصكوك القانونية غير الملزمة من قبيل القرارات التي يتخذها كل من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، الذي شاركت فيه الدانمرك وغرينلاند بصورة فعالة وبنّاءة في جميع مراحل العملية، وهما لا تزالان تركزان على متابعة الوثيقة الختامية المتفق عليها.

٦٣ - وتعد الشعوب الأصلية أيضا من مجالات التركيز العامة في التعاون الإنمائي بالدانمرك الذي يتبع نهجا إزاء التنمية يقوم على حقوق الإنسان. وقد أعدت أول استراتيجية للدعم المقدم من الدانمرك إلى الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٤، مما يعكس الالتزامات الدولية التي قطعتها الدانمرك مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وتتمثل عناصر الاستراتيجية الرئيسية فيما يلي: (أ) العمليات الدولية؛ و (ب) التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف؛ و (ج) التعاون مع منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية. واستُكملت الاستراتيجية بمذكرة إرشادية تقنية في عام ٢٠١١. وما زالت الدانمرك تقدم المساعدة المالية إلى عدد من المنظمات والصناديق التي تعزز حقوق الشعوب الأصلية.

٦٤ - وتتعاون الدانمرك وغرينلاند على نحو وثيق من أجل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني. وإنشاء نظام الحكم الذاتي في غرينلاند في عام ٢٠٠٩ هو في حد ذاته مثال على تنفيذ غرينلاند والدانمرك إعلان الأمم المتحدة والالتزام به، لا سيما التوصية الواردة في الفقرة ٦٤ من تقرير المنتدى الدائم في دورته الثالثة عشرة.

٦٥ - ويرد وصف للحالة في غرينلاند في التقارير الدورية التي تقدمها الدانمرك إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وهذا يعني أن هناك رصدا دوليا متواصلا لحالة حقوق الإنسان في غرينلاند.

٦٦ - وأفادت المكسيك بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ينطوي على فائدة كبيرة في مجال توجيه عملية وضع وتنفيذ السياسات الحكومية ذات الصلة بالشعوب الأصلية، بما في ذلك آليات المشاركة والتشاور. والحكومة ملتزمة بجعل مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة واقعا، على نحو ما ورد في المادة ١٩ من الإعلان.

٦٧ - وقد ورد بيان السياسة العامة الحكومية في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، التي تقوم على مفهوم جعل المكسيك شاملا لجميع الأطراف. والغرض من ذلك هو أن تصبح المكسيك بلدا تمارس فيه جميع الحقوق الاجتماعية بشكل فعال. ويعد احترام حقوق الشعوب الأصلية فضلا عن تحسين حالتها من المهام التي تكتسي أهمية بالنسبة للدولة المكسيكية. وقد قامت اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية بإعداد برنامج خاص لفائدة الشعوب الأصلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وينطوي البرنامج على إجراءات تعزيز النهوض بالشعوب الأصلية الرامية إلى تحسين ظروف معيشتها في مجالات التعليم والصحة والإسكان والدخل الأساسي والهياكل الأساسية.

٦٨ - ومن بين الأهداف الست المرجوة من البرنامج الخاص للمكسيك ما يلي: (أ) تشجيع الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وبصحتها، وتعزيز فرص لجوء تلك الشعوب إلى القضاء؛ و (ب) زيادة فرص الحصول على الغذاء والصحة والتعليم؛ و (ج) تعزيز خدمات الإسكان والخدمات المتصلة بالهياكل الأساسية في ظل احترام استدامة مجتمعات الشعوب الأصلية؛ و (د) تحسين الإيرادات النقدية وغير النقدية للشعوب الأصلية من خلال المشاريع الإنتاجية؛ و (هـ) تعزيز تخطيط وتنسيق البرامج الحكومية التي تؤثر على رفاه الشعوب الأصلية على نحو منتج؛ و (و) صون وتعزيز ثقافة الشعوب الأصلية والاعتراف بها بوصفها جزءا من التراث الوطني.

٦٩ - وتقوم دولة باراغواي بتنفيذ مبادئ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من خلال سياسات وبرامج محددة لتحقيق رفاه الشعوب الأصلية. ووفقا لما أفادت به الحكومة، فإن الإعلان هو الأساس الذي يقوم عليه النهوض بحقوق الشعوب الأصلية وتعميم مراعاة تلك الحقوق. وينبغي أن تكون الحقوق المكرسة في الإعلان واضحة في جميع الأعمال التي تقوم بها الحكومات الوطنية، على أن الهدف الأساسي هو امتثال وضمان وتحقيق حقوق الشعوب الأصلية، فضلا عن المواءمة بين الولاية القانونية ومشاركة الشعوب الأصلية.

٧٠ - ووفقا لتقرير الولايات المتحدة، فإن العديد من المواضيع التي نوقشت خلال مؤتمرات الشعوب القبلية التي يستضيفها البيت الأبيض يجري تناولها أيضا في إعلان الأمم المتحدة، ومنها ما يلي: تقرير المصير، بما في ذلك الحكم الذاتي، للحكومات القبلية؛ والرعاية الصحية؛ والتنمية الاقتصادية وتنمية الهياكل الأساسية؛ والتعليم؛ وحماية الموارد الطبيعية والثقافية؛ وتغير المناخ؛ والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية؛ وإنفاذ القانون والسلامة العامة. ويجري إصدار تقرير مرحلي على إثر كل مؤتمر. ويمكن الاطلاع على التقارير المرحلية الخاصة بالمؤتمرات التي عقدت منذ عام ٢٠١٠ على شبكة الإنترنت (في الموقع www.whitehouse.gov). وتصف التقارير السياسات والبرامج العديدة ذات الصلة بالقبائل الأصلية التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة لتحسين وضع الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة.